

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة المرأة الأفريقية للبحث والتطوير، واتحاد المحاميات
الدولي، وجماعة بيفوت، ومنظمة أمانتو للتنمية، وسيرفيتاس كامبيرون،
والتجمع السنغالي للأفريقيين، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تسلّم الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان

بيان من جماعة الضغط النسائية الأفريقية بمناسبة الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة عن موضوع "إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص العمل اللائق والمتفرغ"

نحن المنظمات النسائية الأفريقية، أعضاء جماعة الضغط النسائية الأفريقية:

إذ نضع في اعتبارنا الفقرة ١ من المادة ٢٦ من العهد الدولي لحقوق الإنسان التي تنص على أن لكل شخص حق في التعليم؛

وإذ نضع في اعتبارنا أيضاً أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزمت بأن تجعل توفير التعليم للجميع الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ نضع في اعتبارنا كذلك الفقرة ٣ من المادة ١٨ من بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تطالب جميع الدول بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحماية حقها المنصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية؛

وإذ نلاحظ أن المادة ١٢ من بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تطالب الدول باتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان المساواة بين الجنسين والحصول على التعليم والتدريب؛

وإذ نلاحظ كذلك أن المادة ١٢ من البروتوكول المذكور تشجع رؤساء الدول الأفريقية بشدة على تعزيز تعليم الفتيات والنساء في جميع المستويات والتخصصات وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا؛

وتقديرًا منا لقرار رؤساء الدول الأفريقية بأن يكون العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقد المرأة الأفريقية، وجعل الاهتمام بتعليم النساء والفتيات النقطة رقم ٤ في الحرب ضد التمييز وعدم التكافؤ لضمان إتاحة التعليم على أعلى مستوى للفتيات والنساء في أفريقيا؛

وتقديرًا منا أيضاً بأن إعلان الوزراء الأفارقة المسؤولين عن المساواة بين الجنسين وشؤون المرأة بمناسبة استهلال عقد المرأة الأفريقية المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في نيروبي ركز على وضع سياسات وقوانين وطنية لصالح توفير التعليم للجميع وإلمام المرأة بالقراءة والكتابة؛

وإذ نعرب عن ارتياحنا لأن توصيات والتزامات المؤتمر النسائي الثالث والمؤتمر الأول للشباب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع، والذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ركزت على إنشاء مرصد لمتابعة "وصول المرأة إلى ميادين العلم والتكنولوجيا في أفريقيا" وناد للعلماء الشباب من أجل تشجيع المواهب الشابة خاصة الفتيات؛

وإذ يساورنا القلق لأنه على الرغم من الاتفاقيات والصكوك القانونية القائمة التي صدّقت عليها معظم الدول الأفريقية والإعلان الرسمي لرؤساء الدول بشأن المساواة بين الجنسين، لا يزال التمييز ضد الفتيات والنساء سائداً في التعليم، وخاصة في المواد العلمية والتقنية، وفي محور الأمية؛

وإذ نلاحظ أنه على الرغم من الجهود المبذولة من جانب معظم البلدان الأفريقية في مجال حصول البنات على التعليم الابتدائي، إلا أن التعليم الموروث عن المستعمر لا يلائم احتياجات هذه البلدان في مجال التنمية ويعتمد أيضاً على سياسات منفذة خاصة بالاقتصاد الكلي؛

واقترعاً منا بأن أمة لا يمكن أن تتطور إذا تخلت عن التعليم وتوفير العمل اللائق لسكانها الذين يتكون غالبيتهم من البنات والنساء؛

واقترعاً منا أيضاً بأن فكرة "العمل اللائق" لا يمكن فهمها إلا إذا كان هناك احترام لكرامة الفتاة والمرأة، أي تحسين صورتها بالعمل المجزي الذي يلائم قدرات والتزامات أسرتها، ويحقق لها راتباً يساعدها على الحياة الكريمة وتلبية احتياجاتها الأساسية (من الغذاء، والمسكن، والصحة، والتعليم وغير ذلك) ويكون مريحاً من الناحية المادية والمعنوية والثقافية؛

واقترعاً منا أخيراً بأن العمل اللائق يجب أن يمكن المرأة العاملة من أن تجمع بين حياتها الأسرية والمهنية وأن تصل إلى مراكز صنع القرار، ووظائف في مواقع المسؤولية والقيادة؛

وتصميمنا منا على الكفاح من أجل حصول المرأة والفتاة على جميع مواد ومستويات التعليم والتدريب التي تتيح لها تحقيق ذاتها من خلال عمل لائق؛

فإننا نطالب

الاتحاد الأفريقي

١ - بأن يعجل بتصديق جميع الدول الأفريقية على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا؛

٢ - وأن تعطي مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالعلوم والتكنولوجيا وضعاً مؤسسياً لمركز "وصول المرأة إلى ميادين العلم والتكنولوجيا في أفريقيا" كأداة تحذير للنقطة رقم ٤ من خطة العمل لعقد المرأة الأفريقية؛

٣ - وأن تنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالعلوم والتكنولوجيا في إطار نادي الشباب الأفريقي فرعاً للعلماء ويتضمن مشاركة الفتيات؛

٤ - وأن يراقب الاتحاد التنفيذ الفعال للقوانين بشأن العمل اللائق؛

٥ - وأن ينشئ قناة للإذاعة والتلفزيون على مستوى القارة وصحيفة لتعزيز دور المرأة في التنمية بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني؛

٦ - وأن يساعد البلدان التي خرجت من حالات النزاع على إرساء الأسس لتعليم مستدام وتعزيز آلياتها الخاصة بالمساواة وثقافة السلام.

ونطالب الدول الأفريقية باتخاذ جميع التدابير الملائمة من أجل:

- الإسراع بتنفيذ المادة ١٢ من بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا؛

- توسيع خطط محو الأمية لصالح المرأة من جميع الخلفيات والأعمار؛

- وضع وتنفيذ تدابير تشجيعية للفتيات والنساء لمواصلة التعليم العالي، مثل التعليم المجتمعي، والبنى الأساسية الاجتماعية، وكذلك منح زمالات في مجال التدريب على البحوث؛

- مراقبة تعزيز وصول الفتيات والنساء إلى المجالات العلمية والتقنية للحد من الدراسات الانتقائية؛

- الاستفادة القصوى من الموارد العلمية والمعرفة الأصلية في عملية تنمية القارة؛

- إنشاء دور حضانة يومية مجتمعية للأطفال حتى سن ١٢ شهراً حتى تتمكن المرأة من تحقيق أعلى مستوى في أنشطتها المهنية والتدريبية؛

- تغيير المناهج الدراسية من أجل إجراء إصلاح جذري للمدارس الأفريقية تركز على إعادة بناء الهوية الثقافية للمرأة والمتعلمين وتربط المدرسة بالحياة المجتمعية.

ونطالب جهاز الأمم المتحدة للمرأة

- بدعم أنشطة البحث والدعوة في أفريقيا بهدف:

١' وضع برامج لتعزيز مشاركة النساء والفتيات في التعليم والتدريب العلمي والتقني؛

٢' إصلاح المؤسسات العلمية والتعليمية لتصبح مفتوحة أمام النساء والفتيات؛

٣' تشجيع التحليل الجنساني في مجال العلم والتكنولوجيا لضمان المشاركة الكاملة للنساء والفتيات.

ونطالب الشركاء في التنمية

بدعم وتشجيع برامج نابعة من هذه التوصيات.
